

CX/NE 23/11/2

البند 2 من جدول الأعمال

أغسطس/آب 2023

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة

ومنظمة الصحة العالمية

الدورة الحادية عشرة

روما، إيطاليا، المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة

18-22 سبتمبر/أيلول 2023

الكلمة الرئيسية: تحويل النظم الغذائية من أجل الأغذية المستدامة لصحة أفضل

(من إعداد المنسق الإقليمي والمكتبين الإقليميين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)

1- معلومات أساسية ومقدمة

1-1 في ظلّ تزايد عبء الأمراض غير المعدية (غير السارية) في جميع أنحاء العالم من منظوري الصحة العامة والاقتصاد، أصبحت الحاجة الملحة إلى إعادة تشكيل معالم نظمنا الغذائية على المستويين الوطني والإقليمي واضحة في الوقت الذي نسعى فيه إلى تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

2-1 وفي عام 2017، أعلنت منظمة الصحة العالمية أنّ الأمراض غير المعدية تؤدي إلى حوالي 41 مليون حالة وفاة سنويًا، أي ما يعادل 71 في المائة من جميع الوفيات على المستوى العالمي.¹ وفي كل عام، يلقي أكثر من 15 مليون شخص، تتراوح أعمارهم بين 30 و69 سنة، نحبهم بسبب الأمراض غير المعدية.

3-1 ويؤثر سوء التغذية بجميع أشكاله أيضًا تأثير على صحة سكان الإقليم ورفاههم وتنميتهم المستدامة. وترزح بلدان إقليم الشرق الأدنى تحت وطأة العبء المزدوج لسوء التغذية، حيث يتواجد نقص التغذية مع الوزن الزائد والسمنة المنتشرين على نحو متزايد.

4-1 ولا يخفى على أحد أنّه من المرجح أن تسفر التغييرات الغذائية نحو اعتماد نمط غذائي صحي بدرجة أكبر عن منافع صحية كبيرة، غالبًا ما ترتبط بالمنافع البيئية والاقتصادية. وقد عزّزت بلدان عديدة قدراتها الوطنية وقيادتها وحوكمتها وعملها المتعدد القطاعات وشراكاتها بهدف تسريع وتيرة العمل على المستوى القطري للوقاية من الأمراض غير المعدية المتصلة بالتغذية ومكافحتها. وتم بذل عدة جهود على الصعيد الوطني لتحسين توافر الأغذية الصحية

¹ <https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/topic-details/GHO/ncd-mortality>

والمأمونة والمستدامة وإمكانية الحصول عليها، وضمان أن تتلاءم الأغذية مع رغبة الأشخاص وأن تتناسب مع أذواقهم وعاداتهم الغذائية الخاصة.

5-1 وبالإضافة إلى ذلك، تهدف هيئة الدستور الغذائي، بوصفها برنامجًا مشتركًا بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، إلى حماية صحة المستهلكين من خلال وضع مواصفات غذائية دولية.

6-1 وتتناول لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة طائفة واسعة من المسائل الفنية والتنظيمية بخصوص الأغذية التي بوسعها المساهمة في الوقاية من نقص التغذية والأمراض غير المعدية المتصلة بالأنماط الغذائية. وتضع لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية مواصفات وخطوطاً توجيهية للمعلومات التغذوية المذكورة على عبوات الأغذية، بما يمكن المستهلكين من اتخاذ خيارات غذائية مستنيرة. ولذلك، تمثل لجان الدستور الغذائي أدوات حاسمة للتأثير على المنظومة الغذائية وللتوصل إلى إجماع دولي حول القضايا المتعلقة بالتغذية وسلامة الأغذية.

7-1 وفي المملكة العربية السعودية، ارتفعت معدلات الوفيات المتصلة بالأمراض غير المعدية بشكل مقلق (بنسبة 73 في المائة) في عام 2018 (منظمة الصحة العالمية). وبالتالي، وتماشياً مع رؤية السعودية 2030 وعلى ضوء توصيات منظمة الصحة العالمية للحد من الأمراض غير المعدية، أخذت المملكة العربية السعودية بزمام مبادرات مختلفة من أجل التصدي لانتشار الأمراض غير المعدية.

8-1 وأطلقت الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع القطاعات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة (من القطاع الخاص)، استراتيجية الغذاء الصحي مع رؤية "نمط تغذوي صحي يسهم في تعزيز الصحة العامة". وتتمثل الرسالة من هذه الاستراتيجية في "تحسين القيمة التغذوية للمنتجات الغذائية ورفع مستوى الوعي بالغذاء الصحي لتعزيز أنماط التغذية الصحية في المجتمع، بما يتوافق مع الممارسات الدولية".

9-1 وبدأت الهيئة العامة للغذاء والدواء العمل بشأن مبادرات مختلفة بهدف تعزيز الصحة العامة من خلال وضع لوائح ومواصفات مختلفة للحد من كميات السكر والملح والدهون في جميع المنتجات الغذائية. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تؤدي هذه العناصر الغذائية دوراً كبيراً في انتشار السمنة والأمراض غير المعدية.

2- الأهداف

1-2 تماشياً مع السياقات العالمية والإقليمية والوطنية المذكورة آنفاً، ستسلط الكلمة الرئيسية للهيئة العامة للغذاء والدواء الضوء على التدخلات التغذوية الإقليمية والوطنية من أجل توفير أغذية مستدامة، وهو ما سيؤثر على النتائج التغذوية والصحية داخل المجتمع.

2-2 ويستهدف هذا الموضوع ممثلي الحكومات والبعثات وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة من بلدان الإقليم الذين نفذوا أو يرغبون في تنفيذ إجراءات سياسية من أجل أغذية مستدامة لصحة أفضل.

3-2 وتوسى المناقشة اللاحقة إلى الارتقاء بمستوى الوعي، وتحفيز مشاركة صانعي السياسات المتعلقة بالتغذية من أجل تحسين القيمة التغذوية للمنتجات الغذائية، واقتراح توصيات لمعالجة انتشار الأمراض المتصلة بالتغذية بفضول لوائح غذائية وتغذوية فعالة في جميع بلدان الإقليم.